وزارة التـعليـم العالـي والبحـث العلمـي
جامعة فرحات عباس- سطيف
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

بالتعاون مع:
مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي

06

المؤتمر العلمي الدولي

التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة

أيـــام 08/07 أفريـــل 2008

عنوان المداخلة

البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة

أ. سنوسي زوليخة   أ. بوزيان الرحماني هاجر
أستاذة مساعدة بالمركز الجامعي بخميس مليانة
البريد الالكتروني snoussi25@yahoo.fr   البريد الالكتروني attafnawal@yahoo.fr

البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة

الملخص

لقد أدى إدخال البعد البيئي في مجال الاقتصاد إلى تغير مفهوم التنمية الاقتصادية من مجرد استغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة و المتجددة إلى مفهوم التنمية المتواصلة أو التنمية المستدامة و هي تنمية قابلة للاسمرار و التي تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان و محيطه الطبيعي و بين المجتمع و تنميته، حيث تعتبر التنمية المستدامة نوع من أنواع التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الجور على قدرة الأجيال القادمة في تحقيق متطلباتهم.

و تقوم فكرة التنمية المستدامة على المبدأ القائل بأنه" لا يجوز للحاضر أن يستهلك المستقبل" حيث يعتبر نظام إدارة البيئة المتكامل الخطوة الأولى على سلم التنمية المستدامة و هي وسيلة فعالة و عملية لإدخال البعد البيئي ليس فقط في البرامج و السياسات و لكن أيضا في السلوكيات الإدارية و الثقافية للمنظمات العامة و الخاصة، و عليه نتساءل حول كيفية تطبيق البعد البيئي و إدماجه في خطط و إستراتيجية التنمية المستدامة.

الكلمة المفتاح البعد البيئي، إستراتيجية، نظام إدارة البيئة.

المقدمة :

لقد أدى البعد البيئي في مجال الاقتصاد إلى تغير مفهوم التنمية الاقتصادية من مجرد زيادة استغلال الموارد الاقتصادية لإشباع الحاجات المتعددة و المتجددة إلى مفهوم التنمية المتواصلة أو التنمية المستدامة حيث تعرف بأنها نوع من أنواع التنمية ،تفي باحتياجات الحاضر دون الجور على قدرة الأجيال القادمة في تحقيق متطلباتهم ، فالتنمية المتواصلة لا تمنع من استغلال الموارد الاقتصادية مثل المياه والنفط والغابات ولكنها تمنع الاستغلال الجائر لهذه الموارد التي تؤثر نصيب الأجيال القادمة من هذه الموارد و خاصة إذا كانت موارد قابلة للنضوب أو غير متجددة كالنفط مثلا.

في نفس الوقت فان عملية التنمية المستدامة تمنع تحميل الأجيال القادمة أعباء إصلاح البيئة التي تلوثها الأجيال الحالية،وأصبح هناك تفرقة في نظريات التنمية الاقتصادية بين التنمية التي تراعي الجوانب البيئية أوما يعرف بالتنمية الخضراء وبين التنمية المستدامة البحتة والتي لا تراعي البعد البيئي والتي أصبحت انتقاد من كافة الأوساط والمؤسسات الاقتصادية العالمية لدرجة أن البعض يطلق عليها تسمية "التنمية السوداء" وقد أصبحت المؤسسات الاقتصادية العالمية عند إعداد حساباتها بأخذ العنصر البيئي بعين الاعتبار،بحيث تقوم هذه الحسابات على أساس اعتبار أن أي تحسن في ظروف البيئة وفي الموارد الاقتصادية هي زيادة في أصول الدولة وان أي تناقص في الموارد الاقتصادية أو إضرار بالبيئة هو زيادة في التزامات الدولة ونقص أصولها.

أولا: اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة

ارتبط الفكر البيئي العالمي بعملية التنمية حيث يتم الربط بين عملية التلوث واستنزاف الموارد واختلال التوازن البيئي بعمليات الإنتاج في الدولة ككل من خلال التشابكات بين المجتمع البشري في سعيه الدؤوب لإشباع احتياجاته وبين عناصر بيئته من هذا المنطلق فان مفهوم التنمية المستدامة هو مفهوم شديد العمومية حيث يشمل وجود البيئة حماية الحياة والمساواة الاجتماعية بالإضافة إلى تركيزه على النظرة المستقبلية وان عمومية المفهوم زادت من جاذبيته لدى السياسيين والباحثين على السواء،فإننا مازلنا نتساءل عن كيفية تطبيقه وإدماجه في خطط التنمية،إلا أنها انشغالا هو "نظم الإدارة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة .

ويعتبر نظام إدارة البيئة المتكامل الخطوة الأولى على سلم التنمية المستدامة،وهي وسيلة فعالة وعملية في إدخال البعد البيئي ليس فقط في البرامج والسياسات،ولكن أيضا في السلوكيات الإدارية والثقافية للمنظمات سواء العامة أو الخاصة،وتقوم فكرة التنمية المستدامة على المبدأ القائل بأنه لا يجوز للحاضر أن يستهلك المستقبل. قد برز هذا المفهوم على يد اللجنة العالمية المعنية بشؤون البيئة والتنمية عام 1987،وقصد به التنمية التي تعمل على تلبية حاجات الجيل الحاضر من غير أن تلوث البيئة أو تستنزف الموارد الطبيعية بما يعرض احتياجات الأجيال المقبلة للخطر،هذا الوضع دفع بالدول والمنظمات إلى رفع الصوت عاليا وإدخال مسألة البيئة وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية في صلب التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والتنمية المستدامة لصالح الأجيال المقبلة،بل أصبحت حماية البيئة والتنمية المستدامة من اكبر تحديات القرن الحادي والعشرين وأصبح مثلث التنمية بشكل عام يقوم على محاور أساسية ثلاثة:

- تنمية الموارد البشرية
- التنمية الاقتصادية
- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية.

1. <u>**تعريف اقتصاد البيئة:**</u>

لقد أفرزت التطورات البيئية في العقود الأخيرة إلى وجود فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية وهو علم اقتصاد البيئة يمكن تعريفه بأنه العلم الذي يقيس بمقاييس بيئية مختلفة الجوانب النظرية والتحليلية والمحاسبية للحياة الاقتصادية،ويهدف إلى المحافظة على توازنات بيئية تضمن نموا مستديما،وقبل الحديث عن مهام ودور اقتصد البيئة وعن مستوياته،لابد من تحديد مصطلح البيئة.

تعني البيئة:بالمعنى الواسع مجمل العوامل التي يكون لها دور في تحديد الوجود البشري أي العوامل التي تحدد الشروط المادية والنفسية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية لعلاقات البشر.

فعلم البيئة هو مصطلح إغريقي مركب من كلمتين OIKS بمعنى House أي منزل و LOGOS بمعنى The sciences أي العلم، ويعرف علم البيئة بأنه " ذلك العلم الذي يعنى بدراسة التفاعل بين الكائن الحي والوسط الذي يعيش فيه ، وتحديد التأثير المتبادل بين أي كائن حي ومجموعة العوامل المؤثرة في الحيز المكاني.[1]

ويتضمن التعريف الذي أوردناه لاقتصاد البيئة المفاهيم البيئة التالية:

– البيئة الاجتماعية:وتتضمن المجال أو الحقل الاجتماعي للفرد والأسرة والمجموعات البشرية و المجتمع.

– البيئة الجغرافية (المكانية):تشمل المحيط الجغرافي للبشر في الحي والقرية والمدينة والدولة.

– البيئة الحيوية:تتضمن الوضع البيئي للبشر والحيوانات والنباتات والشروط الضرورية لحياتها المشتركة ويشمل الآثار الناجمة عن التطورات التقنية والاقتصادية والسكانية.

بهذا الفهم للبيئة يكون قد تم احتواء المشكلتين الرئيستين اللتين يحتدم حولهما النقاش في مجال البيئة كالتالي:

– الأولى مشكلة الإضرار وتلويث المجال الحيوي من خلال الانبعاثات السامة و النفايات والإخلال بالتوازنات البيئية .

– الثانية مشكلة استنزاف الموارد الطبيعية المتجددة و غير المتجددة (الخامات الطبيعية الزراعية و بقية مرتكزات الحياة البيئية).

من التعريف الذي أوردناه لاقتصاد البيئة يمكن أن نميز بين مستويين لاقتصاد البيئة على مستوى المنشأة (مستوى البيئة الجزئي) و اقتصاد البيئة على مستوى الاقتصاد ككل (مستوى كلي) .[2]

<u>اقتصاد البيئة الجزئي</u> :هو جزء من النشأة الذي يهتم و يحلل علاقة المنشأة بالبيئة الطبيعية و التطور النوعي للبيئة المحيطة و أثر السياسات البيئية على المنشأة .

و لاقتصاد البيئة على مستوى المنشأة المهام التالية :
- دراسة و تحليل إجراءات حماية البيئة على المشاة و أهدافها و على تعظيم الربح فيها .
- تقديم المشورات و النصائح للمنشأة المناسبة و المنسجمة مع متطلبات حماية البيئة.
- المساهمة في توجيه الإنتاج بما تقتضيه التوجيهات والتعليمات و اللوائح البيئية.
- دراسة الاستثمارات البيئية التي تحد من الأخطار البيئية.
- إعطاء المعلومات حول تكاليف حماية البيئة و نفقات الاستثمار و تأثير حماية البيئة على حسابات الأرباح و الخسائر و تحليل الجدوى البيئية للمشاريع.
- إعطاء النصائح وتحليل المشاكل ودراسة آفاق المستقبل لبعض فروع الاقتصاد الوطني على ضوء التطورات البيئية كمنشآت الخدمات و النقل وصناعة حماية البيئة والتجارة والتأمين.

اقتصاد البيئة الكلي:يتناول مشاكل البيئة على مستوى البيئة الاقتصادية ككل،من أهدافه الوصول إلى مستويات أعلى من الرفاه الاجتماعي المستديم الذي يأخذ بالاعتبار المحافظة على البيئة على نوعية مستويات عليا ويعالج الموضوعات التالية:
- التقويم المادي والنقدي للإضرار البيئية وكذا تقويم التحسين البيئي الناجم عن السياسة البيئية في النشاطات الحكومية والخاصة.
- تحديد ودراسة الصلات القائمة بين البيئة والأهداف الاقتصادية الكلية، وكذلك الصلات القائمة بين السياسات الاقتصادية والسياسات البيئية.

2. **التنمية المستدامة**:

كانت محصلة العمل الدولي في السبعينات والثمانينات بشأن العلاقات المتبادلة بين البيئة والتنمية، هي بروز مفهوم التنمية المستديمة بشكل صريح، من خلال تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لسنة 1987 وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة. " المنظور البيئي لسنة 2000 وما بعدها " في نفس السنة، ليحظى بعد ذلك باعتراف رسمي أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (ريو دي جانيرو) 1992 . ويرجع هذا المفهوم أساسا إلى أحد دعاة التوفيق بين البيئة والتنمية " إيغناسي ساكس. Ignacy sachs " الذي عمل في سنوات السبعينات على النهوض بالتنمية الإيكولوجية بشكل محسوس خاصة في دول الجنوب ، حيث أسس سنة 1973 بباريس المركز الدولي للبحث في التنمية والبيئة ومنذ سنة 1977 بدأ بنشر مجلات التنمية الإيكولوجية كما قام في سنة 1980 تحت عنوان " إستراتيجية التنمية الإيكولوجية" بتناول السبل الكفيلة للتوفيق بين الإيكولوجيا والاقتصاد مع اقتراح إستراتيجيات لإخضاع القرارات الاقتصادية للمتطلبات المستعجلة في الحفاظ على البيئة.

أ- تعريف التنمية المستدامة:

- تعريف هيئة الأمم المتحدة : وقد عرف المبدأ الثالث في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو ديجانيرو عام 1992التنمية المستدامة بأنها :"ضرورة انجاز الحق في التنمية "بحيث تتحقق أعلى نمو متساوي الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل .وأشار المبدأ الرابع الذي اقره المؤتمر إلى لكي"تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها "[3]

لو أردنا إعطاء بغض التعاريف للتنمية المستدامة يمكن القول:

"تدل التنمية المستدامة على مفهوم تلبية احتياجات الإنسان من خلال التقدم الاجتماعي والاقتصادي والتقني والمحافظة على نظم وموارد الأرض الطبيعية ،وتعتمد على استمرار ذلك التقدم،واستمرار تواجد الخدمات الطبيعية (الموارد)من البيئة ,وهذا ما يستدعي المحافظة على موارد الأرض الطبيعية وعدم هدرها ".[4]

إن التنمية المستدامة اصطلاح يرتبط عامة مع تحقيق تقدم اقتصادي تقني يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية وهذا يتطلب تطوير مؤسسات مستنيرة، و بني تحتية و إدارة ملائمة للمخاطر و التقلبات و النقص في المعرفة و المعلومات لتأكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة و في الجيل نفسه .

كما اتسع تعريف التنمية المستدامة لتشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية, مما يؤدي إلى الحاجة إلى استحداث تكنولوجيا جديدة تكون ألطف و أكفأ و أقدر على نفاذ الموارد الطبيعية ,حتى يتسنى الحد من التلوث و المساعدة على تحقيق استقرار المناخ .

يتلخص المفهوم بعبارة بسيطة :"التنمية المستدامة هي تنمية تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة ـ للاستجابة لحاجاتها أيضا ـ للخطر". يتضح من خلال هذا التعريف أنه وعلى المدى الطويل لا يمكن أن تحدث التنمية إذا لم تكن فعالة اقتصاديا, عادلة اجتماعيا ومحتملة بيئيا.

ب- أهداف التنمية المستدامة :

هناك ثلاثة أهداف للتنمية المستدامة [5]

الأهداف الايكولوجية:
- وحدة النظام الايكولوجي
- قدرة تحمل النظام البيئي
- التنوع البيولوجي
- القضايا العالمية

الأهداف الاجتماعية:
- التمكين
- المشاركة
- الحراك الاجتماعي
- التماسك الاجتماعي
- الهوية الثقافية
- التطوير المؤسسي

الأهداف الاقتصادية:
- النمو
- المساواة
- الكفاءة

التنمية المستدامة

ت- مستويات التنمية المستدامة :

ينطوي مفهوم الاستدامة احدهما قوي والآخر ضعيف

– الاستدامة (الديمومة) القوية **:**حسب وجهة نظر بعض الاقتصاديين المهمين بمجال التنمية المستدامة "يقع مجال (حقل) النشاطات الاقتصادية ضمن النشاطات الإنسانية، وهذه الأخيرة ضمن الدائرة البيوليجية ونتيجة علاقة التضمين هذه هي أن النشاطات الاقتصادية لن تستمر كما أنها ستنمو بشكل متضائل على المدى الطويل إذا تم الإضرار بشكل كبير بالطبيعة (والتي تمدها بالموارد المادية والطاقية المجانية وكذا بقدرات تطهير اعتبرت طوال وقت مضى غير محدودة)" ،وبالتالي فإن فكرة الاستدامة القوية ترفض فكرة الإحلال بين مختلف أشكال رأس المال "بشري ،مالي ،تكنولوجي ..."،وتدعم ضرورة بقاء ـ على الأقل ـ جزء من رأس المال الطبيعي ثابتا .

وقد لاقت هذه النظرة الدعم من طرف الفيلسوف JOEL DE ROSNAY والذي يشبه قيام العلاقة الطفيلية بين الدائرة البيئية والدائرة الإنسانية من خلال عمل هذه الأخيرة على استنفاذ موارد هذه الأخيرة حتى النهاية.

– الاستدامة (الديمومة) الضعيفة :ترتكز النظرة الضعيفة للتنمية المستدامة على نظريات حسبها "يجب ضمان احتياجات الأجيال الحالية دون تهديد قدرة الأجيال اللاحقة على الاستجابة لاحتياجاتهم"، لكن مع فكرة بسيطة (قاعدة Solow) وهي "رأس المال الطبيعي القابل للفناء يمكن استبداله كليا بمرور الزمن برأس المال التكنولوجي أو المالي".

وعلى عكس سابقتها تفترض الاستدامة الضعيفة دوما درجة من الاحتلال بين مختلف رأس المال، حيث يعتبر بقاء مخزون رأس المال الإجمالي المجمع ثابتا على الأقل شرطا كافيا لضمان الاستدامة البيئية، بمعنى رأس المال "طبيعي + تكنولوجي + بشري + مالي " = ثابت.

وقد تبنى بعض الاقتصاديين حلا وسطا بين الاقتراحين السابقين، من خلال معايير اقتصادية ومادية في نفس الوقت.

ث- أبعاد التنمية المستدامة

من خلال ما سبق يتضح أن التنمية المستدامة تتضمن أبعاد متعددة تتداخل فيما بينها ومن شان التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة ،وتوجد أربعة أبعاد حاسمة و متفاعلة هي : الأبعاد الاقتصادية ،البشرية ،البيئية والتكنولوجية.[6]

- الأبعاد الاقتصادية: تعتبر ذات أساس كمي، تتعلق برفع معدل النمو، الدخل وعدالة توزيعه.

– حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية :فبالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية ـ ـ حسب ما يشير إليه مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم ـ ـ يستغلون أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية ومن ذلك مثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم هو في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـ 33 مرة ،وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الـ"OCDE" أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

– إيقاف تبديد الموارد الطبيعية : فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغير جذري في أسلوب الحياة ولابد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية . وتعني التنمية المستدامة أيضا تغير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة ،كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض .

– مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته : تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة ،لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من المواد الطبيعية مثل المحروقات وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي ـ كان كبيرا بدرجة غير متناسبة . يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية البشرية الكفيلة بجعلها تحتل مركز الصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتشتغل الموارد بكثافة أقل ،وتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها ،وفي تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة والاشتراكية للوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها . كل ذلك إضافة إلى توفير الموارد التقنية والمالية لدعم التنمية المستدامة في البلدان الأخرى ـ ـ خاصة المختلفة منها ـ ـ باعتبار أن ذلك استثمار يعود بالنفع على الجميع .

– تقليص تبعية البلدان النامية : ثمة جانب من جوانب الروابط الدولية فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يحتاج إلى دراسة دقيقة ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية ،يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وتنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر ،مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياج ماسا .ومما يساعد على تعويض هذه الخسائر ،الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي وبالتالي التوسع في التعاون الإقليمي ،وفي التجارة فيما بين البلدان النامية ،وتحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري ،والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة .

– التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة : وتعني التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة .ويعتبر التحسين السريع ، كقضية أخلاقية حاسم بالنسبة لأكثر من 20بالمئة من سكان العالم المهمشين في الوقت الحالي . ويحقق التخفيف من عبئ الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة ،لأن هناك روابط وثيقة بين

الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان والتخلف الناتج عن التاريخ الاستعماري والتبعية المطلقة للقوى الرأس مالية .

– المساواة في توزيع الموارد : إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبئ الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة ،وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة فالفرص غير متساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية تشكل حاجزا هاما أمام التنمية . فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة .

– الحد من التفاوت في المداخيل: فالتنمية المستدامة تعني إذا الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية مثل الولايات المتحدة ،وإتاحة حيازات الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا ،وكذا تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية ،وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان وتجدر الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة والنمو في اقتصاديات النمو الآسيوية مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان .

– تقليص الإنفاق العسكري: كما أن التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية. ومن شأن إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرسة الآن للأغراض العسكرية الإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ .

- <u>الأبعاد البشرية</u> :تتعلق بالجانب الاجتماعي للتنمية أي بما هو نوعي للتنمية .

– تثبيت النمو الديمغرافي : وتعني التنمية المستدامة فيما يتعلق بالأبعاد البشرية العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان ،وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة ،ليس لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلاً استحالة واضحة فقط ،بل ذلك لأن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية ،ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المباحة لإعالة كل السكان .

– مكانة الحجم النهائي للسكان: وللحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهمية أيضا، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة.وتوحي الإسقاطات الحالية، في ضوء الاتجاهات الحاضرة للخصوبة، بأن عدد سكان العالم سيستقر عند حوالي 11.6 مليار نسمة ،وهو أكثر من ضعف عدد السكان الحاليين .وضغط السكان ،حتى بالمستويات الحالية ،هو عامل متنام من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى ،لأن نمو السكان يؤدي بهم إلى الأراضي الحدية ،أو يتعين عليهم الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية .

ج- <u>عقبات التنمية المستدامة</u>:

إن هنالك عدة عقبات تعيق مسيرة التنمية المستدامة في الدول النامية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر.

- <u>العقبات السياسية</u>:عدم توافر الاستقرار السياسي كما هو موجود في معظم الدول النامية حيث يشكل ذلك عائق أمام عملية التنمية إضافة إلى المديونية,و كذا استنزاف الثروات البيئية و الطبيعية لهذه الدول ,الفقر ,البطالة ,ارتفاع عدد سكان الدول النامية مما يجعله عرضة للتوترالاقليمي .
- <u>عقبات اقتصادية واجتماعية</u>: كالفساد الاقتصادي والاجتماعي والمتمثل في هدر المخدرات وضعف الاستثمار الداخلي وارتفاع أعباء الديون الخارجية،والفجوة الكبيرة بين الدول المتقدمة،في ضل

العولمة،التجارة،التمويل،وتدفق المعلومات ،كذلك المستويات المعيشية وتدهورها مما يؤدي إلى إشاعة الفوضى والإضرابات في العالم النامي .

ثانيا المشكلة البيئية

لقد أصبحت مشكلة البيئة أكثر المشاكل العالمية إلحاحا والأكثر تشابكا بين الدول وأمم العالم والتي لا يمكن النظر إليها إلا من منظور عالمي ، فهي ليست مشكلة وطنية محلية فحسب وكأن المواد الضارة والملوثة تقف عند الحدود الإقليمية للدولة، بل علينا أن نأخذ بالحسبان الآثار العالمية للسياسة البيئية الوطنية التي يمكن أن تنتقل عبر التجارة العالمية أو غيرها من قنوات العولمة. وفي هذا المضمار يقول الإمام الشيرازي : " مشكلة تلوث البيئة وإن بدت في أول الأمر مشكلة إقليمية تعاني منها بعض الدول إلا أنها تحولت إلى مشكلة عالمية وعائق من عوائق الحضارة العالمية . وهنا ندرك جيدا مدى عالمية المشكلة البيئية وعليه لابد من مواجهة عالمية لهذه المشكلة، ولابد للدول المتخلفة أن تتعاون فيما بينها لتحل هذه المعضلة .

1. أسبـاب المشـكلة البيئـية:

هناك جملة من الأسباب جعلت مشكلة البيئة تتفاقم بشكل متسارع من هذه الأسباب :[7]

- أسباب تتعلق بالنمو والتطور عموما:

– الزيادات السكانية الكبيرة على الكرة الأرضية وتجمع البشر في تجمعات سكانية كبيرة تصل في العديد من مدن العالم إلى أكثر من 10ملايين نسمة.

– النمو الاقتصادي الذي يترافق مع استنزاف الموارد الطبيعة وإثقال البيئة.

– التحولات التقنية والاقتصادية الضارة بالبيئة .

- أسباب اقتصادية واجتماعية ويتمثل في:

– النضر إلى البيئة كملكية عامة مشاعة للجميع ,إن أسباب التدمير البيئي هو كون البيئة الطبيعة ملكية عامة مشاعة مفتوحة أمام الجميع أي عدم وجود مالك محدود لموجودات البيئة, ونظرا لأن البيئة تعتبر ملك مشاع فإن قيمة الموجودات تحسب عند مستوى التعريفة الصفر .

القسم الأعظم السلع البيئية والتي تعتبر سلعا عامة تتمتع بخلاف الأملاك الخاصة سببين أساسين

الأولى: هي أن القسم الأعظم من هذه السلع يصعب تجزئته ولا يمكن أن تباع.

الثانية : إن أي فرد يستطيع وبحرية أن يستخدم هذه السلع, وباعتبار أن أي شخص يستطيع استهلاك السلع البيئية بشكل عاني فإنه سوف يستهلك من هذه السلع بقدر ما يستطيع مادام غير مازم بدفع أي تكلفة وبالتالي لا يوجد سوف لهذه السلع, ومن هنا تنشأن مشكلة الراكب المجاني

– وجود ما يسمي بالتكاليف البيئة الخارجية وتعني التكاليف التي يتحملها المجتمع دون أن تظهر أو يشار إليها في حسابات المنشآت أو في الحسابات الاقتصادية الوطنية.

تعتبر التكاليف الخارجية الخارجية الناجمة عن الآثار الجانبية(الخارجية) للنشاط الاقتصادي من أهم مظاهر التدمير البيئي والآثار الخارجية هي تلك الآثار المتبادلة بين الفعاليات الاقتصادية والتي لا تقوم في السوق وتتمثل تلك الآثار في التأثيرات الكيميائية والفيزيائية والتأثيرات الأخرى التي لا تقيم تقيما نقديا .

وكأمثلة عن الآثار الخارجية نذكر:

- موت النباتات أو الحد من نموها
- أضرار صحية ناجمة عن التلوث للهواء أو غيره
- أضرار الموجودات المادية
- الإضرار بنوعية المياه
- الإضرار بالثروة السمكية ,وتناقص حصيلة الصيد السمكي

ولا يزال حصر هذه التأثيرات الجانبية صعبا كما أن إمكانية التقويم النقدي لهذه الآثار أي حساب التكاليف الخارجية والفرق بين التكاليف الإجمالية(التكاليف الخاصة +التكاليف الاجتماعية)وبين التكاليف الخاصة.

- أسباب تتعلق بالسلوك البشري:

في الدول النامية نظرا لان هذه البلدان تعطي أولوية لإشباع الحاجات الأساسية للسكان فان تخريب البيئة لا يعطي إلا القليل من الاهتمام،إذ يكون الاهتمام منصبا على تامين متطلبات الحياة الأساسية من غذاء وسكن وكساء ولو كان ذلك على حساب البيئة.

في البلدان الصناعية المتقدمة ذات المستوى المعيشة المادي المرتفع وصل السكان إلى مستوى تربية وتكوين بحيث أنهم غير مستعدين للتخلي عن المستوى المعيشي المادي المتنامي الذي وصل إليه مقابل تحسين نوعية البيئة والفرد الواحد في البلد.

2. أزمة البيئة والنظم الاقتصادية:

قد تختلف أسباب المشكلة البيئية بين بلدان اقتصاد السوق وبلدان اقتصاديات التخطيط المركزي ولكن النتيجة واحدة وهي أضرار وتدمير بيئي في كلا المجموعتين:

في تنظيم اقتصاديات السوق:إن أسباب المشكلة البيئية في هذه البلدان هي سعي المنشات الخاصة للاستغلال الأوسع للموارد وتعظيم الربح إلى أقصى حد ممكن ، فأصحاب الأعمال يسعون لتخفيض التكلفة وتعظيم الربح وذلك باستغلال البيئة إلى أقصى حد ممكن وما ينتج عنها من نتائج وخيمة بالتخريب البيئي الذي يحتمل تبعاته كل المجتمع.

وفي النظم الاقتصاديات المخططة مركزيا:يفترض نظريا أن مشكلة البيئة في هذه البلدان هي اقل حدة مما هو عليه في البلدان ذات النظم الاقتصاديات السوق وذلك نظرا لان الدولة تسيطر على الإنتاج وتؤثر بشكل كبير في الاستهلاك وبالتالي يمكن أن تأخذ البيئة بالاعتبار من خلال حسابات التكلفة وإجراءات الحماية وذلك باعتبار انه لا يعتبر هدفا بحد ذاته في هذه البلدان غير انه في الواقع تسعى هذه البلدان جاهدة لجعل معدل نمو الناتج الإجمالي أعلى ما يمكن وباعتبار أن معدل النمو هو مقياس لنجاح الخطة ويكون كل ذلك على حساب البيئة ...والمنشآت في هذه البلدان لا يكون هدفها الأساسي هو تحقيق الربح وإنما تنفيذ البرنامج وتحقيق أهدافه.[8]

لهذه الدول تحديا حقيقيا للإخلاص من اثر التبعية الاقتصادية واستغلال العالم المتقدم لموارد تلك الدول ، وهي بذلك لم تضع في اعتبارها الآثار السلبية المستقبلية للاهتمام الصناعي المتزايد,وبالتالي لم تتخذ في البداية أية أساليب تكنولوجية مهما كانت بساطتها للحد التلوث بمختلف أنواعه وقد تلي مؤتمر (ستوكهولم) الجديد من المؤتمرات كمؤتمر بلغراد, والتي ركزت علي ضرورة إنقاذ البيئة من جميع أشكال تلوث وحماية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة (التنمية المستدامة=استغلال الموارد الطبيعية مع ضمان حقوق الأجيال القادمة)

وبناءا على ذلك بدأ الفكر البيئي يتجه من التركيز على التلوث البيئي بمختلف أنواعه وكيفية مواجهته والوقاية منه, إلي الاهتمام بمصادر الثروة الطبيعية المتجددة والغير المتجددة وكيفية حمايتها وصيانتها ودور الإنسان كهدف من أهداف التنمية في تلك العملية التنموية الشاملة والمتكاملة.

ونظرا لتنوع وتشابك المشكلات البيئية المعاصرة من حيث أسبابها ونتائجها, فقد تزايدت الأهمية العلمية والتطبيقية لعلوم البيئة والتخطيط البيئي حيث تعد الدراسات البيئية للوسط البيئي الطبيعي والحضاري من أبرز التطورات العلمية التي ظهرت في السبعينات من القرن العشرين.

ويتمثل دور العلوم البيئية في تشخيص المشكلات البيئية وتحديد عواملها طبيعية كانت أم حضارية واختيار وسائل معالجتها والتصدي لأخطارها ومن منطلق ارتباط الفكر البيئي العالمي بعملية التنمية حيث يربط الاتجاه العالمي عملية التلوث واستنزاف الموارد واختلال التوازن البيئي بعمليات الإنتاج في الدولة ككل,وذلك من خلال التشابكات بين المجتمع البشري لسعيه الدؤوب لإشباع احتياجاتهم,فمن هذا المنطلق فقد برزت الحاجة إلي استحداث فرع جديد من العلوم الاقتصادية لتندرج

تحت قائمة العلوم البيئية وهو علم اقتصاديات البيئة والذي يلعب دورا محوريا في تحديد المسارات المختلفة للإدارة الرشيدة للموارد و القدرات الطبيعية بالشكل الذي يضمن استدامة التنمية وبهذا الشكل يصبح هذا الفرع الجديد من العلوم الاقتصادية الأداة الرئيسية لإدماج الاعتبارات البيئية في عمليات صنع القرارات الخاصة بالتنمية في شتى المجالات, وبهذا الصدد تلعب الجامعات دورا قياديا في مجال تدريس هذا العلم

يغلب علينا النظر إلي أن النظر إلي أن البيئة هي القطاع الملحق بالاقتصاد وجا القرارات المتخذة في السياسة الاقتصادية يصنعها المستشارون الاقتصاديون والبيئة في تقرير"البنك الدولي" مثلا يجري تقديمها بوضعها قطاعا ملحقا بالاقتصاد ولكننا إذا نظرنا إلي آراء علماء الطبيعة أو علماء البيئة فلا بد أن تستخلص أن الاقتصاد قسم ملحق بالنظام البيئي للأرض,ويترتب علي ذلك أنه يجب تخطيط للاقتصاد بحث يكون متلائما مع النظام البيئي للأرض, والمشكلات الكثيرة التي تواجهنا هي إنتاج عدم تلاؤم الاقتصاد مع النظام البيئي.

إن العلاقة بين الاقتصاد الكوكبي الذي اتسع ست(6)مرات في غضون النصف الأخير من القرن العشرين, بين النظام البيئي علاقة تعاني من الضغط, وتداعيات هذا الضغط علي البيئة هي انهيار صيد السمك وسقوط مساطب المياه وانكماش الغابات واتساع الصحاري وارتفاع مستويات ثاني أكسيد فحم وارتفاع درجات الحرارة, وذوبان الجليد, وموت الحواجز المرجانية وما إلي ذلك.

وليست هذه العلاقة علاقة ضغط فحسب بل هي علاقة سوء متفاقم, وليس علينا أن نقتصر علي إيقاف السير نحو لأسوء بل أن نبدل الأمر تماما. ومن أمثلة الحية علي ذلك يمكن ذكر:

اقتصاد الصين, الذي زاد أكثر من أربع مرات في العقدين الأخيرين إن نموه السريع هو تاريخ ضاغط يتيح لنا أن نرى ما يحدث بعد أن أصبح عدد كبير من الفقراء أكثر وفرة, وعلي سبيل المثال فقد قررت بكين سنة 1994 إنشاء نظام تعل متمحور حول السيارات ولكن الصين لو كانت قد أنشأت هذا النظام مثل الأسلوب الأمريكي حيث لكل سيارتين مرآب للإتاحة إلي 80 مليون من البراميل النفط يوميا, بينما العالم لا ينتج سوي 74برميل يوميا, وإذا وصل استهلاك كل شخص للورق في الصين إلي أكثر مما ينتجه العالم حاليا,وهذه العملية تأكل كل الغابات العالم .

إن مسألة الأساسية هي أن نظام النمو الصناعي الغربي ليس له أن يشق طريقا إلي الصين أو الهند التي تبلغ عدد سكانها الآن كذلك أكثر من مليار نسمة.

لابد علي هذه الدول وكذا الدول النامية أن تعيد بناء اقتصادها وتحويله إلي اقتصاد متلائم مع النظام البيئي للأرض, أي إلي اقتصاد يعزز التقدم من دون أن يعرض المستقبل للخطر آخذا في ذلك السبيل المتبع من طرف الدول المتقدمة ومن أمثلة الاقتصاد الحالي القائم علي الوقود المستحاثي, قوة الهواء والماء في الطاقة الكهربائية, السيارات غير الملوثة وطاقة الشمسية ويوفر الكثير من الجهد والمال وذلك عن طريقة نشر الوعي البيئي و الحث علي انتهاج وإتباع سلوكيات محددة من أجا تفادي أكبر خطر يهدد البيئة وهو القضاء علي الكوكب الأزرق.

3. الحلول المقترحة للحد من الأزمة البيئية:

1. لقد ادخل المجتمع اليوم مفهوم احترام النظام البيئي الطبيعي ومبادؤه عن طريق نشر الوعي الهادف إلى حماية البيئة وذلك بإشراك العنصر البشري الذي يعتبر العنصر الأساسي في إحداث التلوث فلا بد من زرع عادات جديدة شائعة للاهتمام وحماية البيئة.

2. من بين أهم الحلول هو زرع فكرة الاقتصاد الأخضر والتي لاقت استعمال كبير في مختلف دول العالم حيث يظهر ذلك جليا من خلال انتهاج هذا المفهوم،كون أن المعايير البيئية أصبح من أهم الشروط التي يجب مراعاتها وتوفرها عند إنتاج أي سلعة بحكم القيود الممارسة عليها قبل دخولها إلى الأسواق العالمية،حيث أصبح من حق بلدان العالم منع دخول سلعة معينة إلى أسواقها لان الدولة المنتجة لها لم تراعي البعد البيئي عند إنتاجها ،ومثال على ذلك السلع الملوثة للبيئة أو السلعة التي يقام إنتاجها على أساس الاستغلال الجائر للمواد ،أو تؤثر على التوازن البيئي:كتجارة العاج المأخوذ من الأفيال أو الفرو المأخوذ من الحيوانات النادرة،أو السلع التي يمكن أن تضر بالصحة الإنسانية كالسلع

الزراعية أو الفواكه التي يستخدم فيها الأسمدة الكيماوية معينة كالبوريا ،أو تستخدم في إنتاجها طرق هندسية وراثية ،أو التعديلات الجينية.

لأجل هذا أصبحت المصانع والمزارع في اغلب بلدان العالم حريصة على وضع علامة على منتجاتها توضح أنها منتجات خضراء أو أنتجت بطريقة آمنة بيئية. كما ظهرت مؤسسات دولية لمنح شهادات دولية للمصانع والمزارع التي تراعي الجوانب البيئية كشهادة(ايزو 14000) كما انه على مستوى المنشآت أصبحت هناك مراكز تجارية عالمية متخصصة في بيع السلع الخضراء التي تنتج بطريقة آمنة بيئية ،أو أطلق علي هذه المتاجر اسم المتاجر الخضراء. كذلك قامت بعض المؤسسات التمويل الدولية بمنع تمويل أو دعم المشاريع التي لا تراعي الجوانب البيئية وظهرت بنوك لا تساهم في تمويل المشروعات الملوثة للبيئة وعرفت بأنها بنوك خضراء

3. لابد من إدارة الموارد بطريقة سليمة ورشيدة وتوجيهها فيما لا يتعارض مع حماية البيئة دون إهمال نصيب الأجيال القادمة.

4. البحث عن مصادر البديلة للطاقة والغير الملوثة كطاقة المياه، الرياح وكذا الطاقة الشمسية ومحاولة الاستغناء عن النفط والفحم...

5. تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية وذلك عن طريق استحداث تكنولوجيا جديدة تكون ألطف وأكفا واقدر على نفاذ الموارد الطبيعية، حتى يتسنى الحد من التلوث والمساعدة على استقرار المناخ

ثالثا السياسة البيئية

1. **<u>مفهوم السياسة البيئية و عناصرها</u>**:

<u>تعريف السياسة البيئية</u>: ترتبط السياسة البيئية بمفهوم السياسة العامة للدولة فهي عنصر من السياسة العامة, يتمثل في التوجيهات العامة المتعلقة بالبيئة لمنظمة ما(شركة, مؤسسة, جمعية أو هيأة) يتم إملاؤها بشكل رسمي من طرف أعلى مستوى في الإدارة".[9]

كما يمكن تعريفها "بأنها تلك الحزمة من الخطوط العريضة التي تعكس القواعد والإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ الإستراتيجية البيئة مع تحديد مهام المؤسسات والجهات والوحدات المختلفة المشاركة والمسئولة عن النتائج الإستراتيجية,وذلك تحت مظلة الأوامر التشريعية الملزمة لكل من هذه الجهات وهي في النهاية توضح أسلوب تقويم النتائج وفقا الأهداف التي تم تحديدها مسبقا مع توضيح لآليات التصحيح و التنمية".

<u>عناصر السياسة البيئية</u>:ومن خلال التعريف يمكن تحديد أهم العناصر التي يجب أن تتصف بها السياسة كما يلي:[10]

- الواقعية التعامل مع المشكلات البيئة والقواعد المنظمة لها بشكل ينبع من واقع هذه المشكلات.
- تعكس الأهداف البيئة المختلفة وعلى كافة المستويات الرسمية والشعبية المحلية و العالمية
- التوافق والتكامل والترابط بين هذه السياسات البيئة في كل من المجالات الإنتاجية (صناعة, زراعة, إسكان, سياحة....)
- مرشدة ومعدلة للسلوك البشري سواء كان ذلك على المستوى الفردي أو الجماعي في القطاعات الاقتصادية والخدمية أو في النواحي الحياة الاجتماعية المختلفة,بحيث تحقق القناعة والعقيدة بأهمية البيئة والحفاظ عليها بين الأفراد ومن ثم تقل الحاجة إلى إصدار المزيد من القوانين و التشريعات الرادعة.
- اعتماد السياسة على أدوات مرنة,واقعية قابلة للتنفيذ تعتمد في الأساس على الردع الذاتي والالتزام الردع الطوعي وليس فقط أدوات الردع الرسمية ,ومن ثم فهناك الحاجة إلي استخدام الحوافز الاقتصادية السلبية ولايجابية عند التعامل مع البيئة سواء كان ذلك بالنسبة للوحدات الإنتاجية أوعلي مستوى الفردي والشعبي...,

ويراعي في كل أدوات السياسية البيئية أن لا تكون معوقا الإنتاج في كافة مجالات, كما لا تشكل قيدا أو عبئا أمام المنشآت أو الأفراد وألا تحول الالتزام الطوعي إلى محاولات مستمرة للالتفاف حول القواعد الرسمية و التشريعية دون تنفيذ السياسات البيئة على أرض الواقع.

– وجود أطر تشريعية تدعم هذه السياسات وتعطي لها الاستمرارية والدعم وآليات التنفيذ والمتابعة مع وضع قواعد لمواجهة عدم الالتزام,على أ, تراجع هذه التشريعات بصفة دائمة لتنقيحها بما سيفرعنه التطبيق العملي للسياسة البيئة مع عدم استصدار تشريعات جديدة قد تتضارب أو تتكرر مع تشريعات قادمة.

– وجود التنظيمات الفعالة الكفيلة بالتنفيذ الحقيقي لهذه السياسات "وسواء كانت هذه التنظيمات رسمية أو الشعبية أو بقطاع الإنتاج و الخدمات وسواء كانت ملكية عامة أو خاصة " مع تنمية الموارد البشرية الكفيلة بتنفيذ هذه السياسات البيئية.

2. **<u>أهداف ومبادئ السياسة البيئية:</u>**

لتكون السياسة البيئة ناجحة يجب أن يتم تحديد أهدافها بوضوح.

- <u>أهداف السياسة البيئية:</u>

تسعي السياسة البيئية المثلى لموازنة الفوائد التي تعود علي المجتمع من الأنشطة الاقتصادية مع الأضرار الناجمة عن التلوث أو ما يعرف بالمساواة النفعية الحدية بالتكلفة الحدية للتلوث البيئي في القاموس الاقتصادي,وفي هذا الإطار من القيود الاقتصادية تعمل السياسة البيئية المتكاملة لتحقيق:

– تحجيم الممارسات والأنشطة التي أدت وتؤدي إلي تدهور موارد البيئة أو تنظيم تلك الأنشطة بما يكفل معالجة مصادر التلوث وتخفيف آثاره البيئية قدر الإمكان .

– استعادة الوضع الأمثل لمكونات البيئة الهامة وخصائصها الفيزيائية والكيميائية الحيوية بما يكفل استمرارية قدراتها الاستيعابية والإنتاجية قدر الإمكان .

– مراعاة الاعتبارات البيئية في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة وتضمين الآثار البيئية وكيفية معالجتها في المراحل الأولى لدراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية والاجتماعية.

إن مهمة السياسة البيئة لا تنحصر فقط في معالجة الأضرار البيئية المتواجدة أصلا وإنما تتعدى ذلك للمطالبة بتجنب المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان,كما تسعى إلى إيجاد وتطوير الإجراءات الضرورية و الفعالة لحماية الإنسان وحياته وقيمة من كافة أشكال التلوث,

هدف أدوات السياسة البيئة إلى ترشيد استغلال الموارد بحيث يؤدي إلى الاستفادة منه بأقل كمية وبأرخص التكاليف المالية الممكنة في جميع المجالات النشاط.

- <u>مبادئ السياسة البيئية التي تخدم التنمية المستدامة:</u>

لكي تستطيع البيئة أن تخدم التنمية المستدامة بكفاءة وفعالة يجب أن تنطوي على مبادئ وهي :

– مبدأ حماية التنوع البيولوجي
– مبدأ عدم الإضرار بالموارد الطبيعية
– مبدأ الإحلال
– مبدأ التكافل
– مبدأ العمل الوقائي و التصحيحي حسب الأولوية من المصدر
– مبدأ الحيطة
– ز) مبدأ الملوث الدافع
– ح) مبدأ الإعلام والمشاركة

3. **<u>الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية</u>**:

على عكس الأدوات غير الاقتصادية تعمل الأدوات لاقتصادية على استخدام الآثار الخارجية الناجمة عن المشاكل البيئية وعدم الأخذ بعين الاعتبار التكاليف الاجتماعية الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق أو آلية العرض والطلب أي السعر وذلك من خلال التأثير على نفقة الإنتاج التي تنتقل كلها أو بضعها إلى أثمان السلع والخدمات المنتجة ومن ثمة تؤثر على هيكلها النسبي وهذه بدورها قد تؤثر على حجم الاستهلاك عن طريق ما يعرف بالحوافز والمثبطات.[11]

تنقسم الأدوات الاقتصادية لسياسية البيئية إلى ثلاثة أصناف رئيسية :أولها يتعلق بتحديد تكلفة استخدام موارد البيئة بينما ثانيها يتعلق بدفع مقابل لجهود حماية البيئة أما الصنف الثالث فيتمثل في إنشاء حقوق ملكية لهذه الموارد .

تحتل الجباية الخضراء أي البيئية التأييد الواسع من صناع القرار السياسيين والاقتصاديين وربما يعود ذلك إلى المزايا التي تتمتع بها خاصة باعتبارها أداة اقتصادية تساهم في توفير إرادات مالية.

للجباية البيئية دور هام في استخدام الآثار الخارجية الناجمة عن التلوث والأضرار البيئية يكمن في استخدامها كأداة هامة لتسيير وحماية البيئة وذلك باعتبارها مكمل ذو أهمية بالنسبة للتشريع البيئي وذلك من خلال استخدام السياسة الضريبية لتوجيه قرارات أرباب العمل نحو الاستثمارات غير الملوثة للبيئة،مثل الإعفاءات ،التخفيضات أو التحويلات للأنشطة صديقة البيئة "غير الملوثة".

أيضا تجعل الملوث يدفع ثمن التلوث الذي سببه من خلال الضرائب على النفايات ،انبعاث الغازات الملوثة والأضرار الناجمة عن بعض الأنشطة الملوثة ،وحسب المبدأ الأساسي للجباية البيئية المتمثل في "من يلوث دفع" أو"مبدأ الملوث-القائم بالدفع"والذي اعتمدته منظمة التعاون والتنمية و التنمية الاقتصادية سنة 1972 والذي ينص على أن :إن الملوث يجب أن تقتطع منه السلطات العمومية النفقات الخاصة بالإجراءات الرامية إلى الحفاظ على البيئة في حالة مقبولة "وذلك بغرض استدخال الآثار الخارجية الناجمة هن التلوث أو الإضرار بالبيئة .

إن الجباية الخضراء تعمل على إعادة توجيه الموارد نحو السياسة البيئية :مثل توجيه إيرادات رسم الإمداد بشبكة المياه لدعم نفقات البلديات الخاصة بالتصفية والإمداد بشبكة المياه ،مثال استخدام الرسوم البيئية لوكالات المياه الفرنسية لتمويل مشاريع تطهير المياه والإمداد بشبكات المياه الصالحة للشرب.

<u>الخاتمة:</u>

تطرح التنمية المستديمة بتأكيدها على مبدأ الحاجات البشرية ،مسألة السلم الصناعي، أي الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها. لكن الطبيعة تضع حدودا يجب تحديدها واحترامها في مجال التصنيع والهدف من وراء كل ذلك هو التسيير والتوظيف الأحسن للرأسمال الطبيعي بدلا من تبذيره.

وترتكز فلسفة التنمية المستديمة على حقيقة تقول بأن استنزاف الموارد البيئية الطبيعية، التي تعتبر ضرورة لأي نشاط زراعي أو صناعي، سيكون له آثارا ضارة على التنمية والاقتصاد بشكل عام. لهذا فإن أول بند في مفهوم التنمية المستديمة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي.

وبعبارة أخرى يتمثل البعد البيئي للتنمية المستديمة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ لما قد يحدث للنظم الإيكولوجية من جراء التنمية للاحتياط والوقاية، لكن تجدر الإشارة إلى أن الاهتمامات البيئية تختلف بين دول الشمال ودول الجنوب، فالدول المتقدمة مهتمة أكثر بتدهور نوعية الحياة على المدى الطويل كاختلال طبقة الأوزون وغيرها، بعكس الانشغالات الآنية للدول النامية، التي تتعلق بالحياة ذاتها وليس بنوعيتها كمشكل تلوث المياه، انجراف الأراضي ...الخ .

إن الضمان الوحيد لاستمرار برامج التنمية هي أن تأخذ في الاعتبار الآثار الجانبية على البيئة، فإذا كان أسلوب التنمية يهدف إلى تعظيم الربح فحسب، فمن الصعب أن يكون متوافقا مع الاعتبارات البيئية، أما إذا كان يهدف إلى تعظيم الزمن حتى لو كانت هناك بعض التضحيات الربحية، يمكن أن يسمى هذا الأسلوب بالتنمية البيئية، خاصة إذا كان يتضمن تنمية الموارد والإكثار منها وتعظيم قيمتها،

وإذا كان يستهدف أيضا الإبقاء على الموارد في حالة عطاء متفوق في المستقبل، فيكون هذا تنمية مستديمة ومستمرة تعمل حسابا للأجيال القادمة.

وعليه فإن فعالية العملية التنموية مرتبطة بمفهوم التنمية الدائمة التي تعتبر أن التكامل بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة شرطا أساسيا لديمومة التنمية.

و رغم الاهتمام العالمي والإقليمي والوطني بالبعد البيئي للتنمية المستدامة إلا انه يتبنى عنصر هام جدا لتفعيل عملية الحفاظ على البيئة وضمان تواصل عملية التنمية،هذا العنصر هو الوعي البيئي للفرد نفسه والذي إذا توفر انه يكون أكثر فعالية من سن قوانين وتشريعات.

قائمة المراجع

1. أحمد عبد الخالق، السياسات البيئية والتجارة الدولية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1994.
2. زين الدين عبد المقصود غنيمي، قضايا بيئية معاصرة، ط3؛ الإسكندرية: منشأة المعارف، 2000.
3. سامح عرابية ويحيى الفرحان، المدخل إلى العلوم البيئية، عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1987.
4. عبد الرحمان مهنا أبو الخيل،النظم البيئية والإنسان،دار المريخ2005.
5. عبد ا الحرستي حميد"السياسات البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر"ماجستير نقود ومالية،جامعة الشلف،2005.
6. مجموعة البنك الدولي، شواغل واهتمامات بشأن استمرارية البيئة في البلدان النامية، http : // www , world bank . org / environment
7. محمد الصالح الشيخ،الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها،الإشعاع لفنية،2002.
8. محمود عبد المولي،البيئة والتلوث،مصر،مؤسسة شباب الجامعة،2005.
9. مصطفى بابكر، " المشاكل البيئية في العالم العربي ومسبباتها "، السياسات البيئية 25، جانفي 2004.
10. -معمر رداوية،" التكلفة المالية للحماية من التلوث البيئي في إطار المخطط الوطني للبيئة و التنمية المستديمة"ماجستير مالية ونقود،جامعة البليدة، فيفري 2007.
11. مقال، ترجمة. مركز البحث في الأنثروبولوجية الإجتماعية والثقافية (وهران – الجزائر)، أدوات السياسات الوطنية للبيئة، http: // www. unesco. org / shs / most. Htm]

[1] معمر رداوية،" التكلفة المالية للحماية من التلوث البيئي في إطار المخطط الوطني للبيئة و التنمية المستديمة"ماجستير مالية ونقود،جامعة البليدة،فيفري 2007.

[2] عبد ا الحرستي حميد"السياسات البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر"ماجستير نقود ومالية،جامعة شلف،2005.

[3] معمر رداوية، نفس المرجع.

[4] عبد الرحمان مهنا أبو الخيل، النظم البيئية والإنسان، دار المريخ2005.

[5] عبد ا الحرستي حميد، نفس المرجع.

[6] عبد ا الحرستي حميد، نفس المرجع .

[7] مصطفى بابكر، " المشاكل البيئية في العالم العربي ومسبباتها "، السياسات البيئية 25، جانفي 2004.

[8] مجموعة البنك الدولي، شواغل واهتمامات بشأن استمرارية البيئة في البلدان النامية، http : // www , world bank . org / environment

[9] أحمد عبد الخالق، السياسات البيئية والتجارة الدولية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1994.

[10] أحمد عبد الخالق، نفس المرجع.

[11] مقال، ترجمة. مركز البحث في الأنثروبولوجية الإجتماعية والثقافية (وهران – الجزائر)، أدوات السياسات الوطنية للبيئة، http: // www. unesco. org / shs / most. Htm]